

تطور القطاع السياحي في الجزائر على غرار الاقتصاد الجزائري مرت السياحة في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل ساهمت في تطور المجال الجزائري و هي : مرحلة ما قبل 1988 أسندت مهام تسيير الإنجازات والهيكل السياحية التي خلفها المستعمر إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة ، ورغم استحداث وزارة السياحة سنة 1963 ، لم يعرف القطاع السياحي خلال هذه الفترة أي إنجازات بارزة فترة التخطيط المركزي (1978-67) : حيث ركز المخطط الثلاثي (1969-67) ، فترة إعادة الهيكلة (1989-80) : 85-1989) والذين ركزا على مواصلة التهيئة السياحية وتطوير السياحة الحموية وخلال هذه الفترة صدر قانون الاستثمار (82-02) ، والذي عرف تطبيقه عدة نقائص منها عدم إعطاء فرص حقيقية لتشجيع الاستثمار الخاص ، وتم تداركها بصدور قانون الاستثمار (88-25) . وفي إطار هذا القانون عرف قطاع السياحة أكبر حجم للاستثمارات قدر ب 1664,مرحلة (1988 - 1999) مرت الجزائر منذ سنة 1988 بإصلاحات هيكلية تهدف أساسا للانتقال من التسيير الإداري المركزي للاقتصاد إلى تسيير قائم على قواعد اقتصاد السوق . وسعت لرد الاعتبار للتنمية السياحية وخاصة بعد انهيار أسعار المحروقات ، بالاعتماد على مبدأ تحرير النشاطات السياحية (أمر الخوصصة 95-22) وقد انعكس تدهور الأوضاع الأمنية خلال التسعينيات سلبا على القطاع السياحي ، بانخفاض عدد السياح من 815.685 سنة 1990 إلى 226.336 سائح أجنبي سنة 1994 وإلى 491.93 سنة (1996 . مرحلة (2000 - الان